بيـــان

قامت سلطة الضبط يوم الثلاثاء 22 ديسمبر 2015 على الساعة الثانية زوالا في مقرها وبحضور ممثلي متعاملي الاتصالات السلكية واللاسلكية الذين سحبوا ملف الإعلان عن المنافسة بفتح العروض المتعلقة بالإعلان بالمنافسة الذي تمّ إطلاقه في 29 أكتوبر 2015 والذي يتضمن توفير الخدمة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية (SUT).

وقد أسفرت هذه العملية على النتائج التالية:

بلغ عدد المتعهدين أربعة (04) متعاملين وهم كما يلي:

- اتصالات الجزائر للهاتف النقال (ATM)؛
- الوطنية للاتصالات الجزائر(WTA)؛
- أوبتيموم تليكوم الجزائر(OTA)؛
- اتصالات الجزائر (AT).

أقدمت لجنة الإعلان بالمنافسة على إقامة جرد لمحتويات كل عرض وامتثاله لقائمة الوثائق المطلوبة في ملف الإعلان بالمنافسة. تعزّزت أعمال اللجنة بمحضر وصف بخصوص الإجراءات المتبعة وعدد العروض التي تم فتحها ومحتوى كل عرض منها.

تم اعتبار جميع التعهدات مطابقة لمتطلبات الإعلان، وهي بذلك مقبولة من قبل اللجنة.

وللتذكير إنّه في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتطوير قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تبنّتها حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وطبقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-232 المؤرخ في 24 يونيو سنة 2003، المعدّل والمتمّم، الذي يحدّد محتوى الخدمة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتعريفات المطبقة عليها وكيفية تمويلها، أطلقت سلطة الضبط بتاريخ 15 أفريل 2015، في المرحلة الأولى، تبعا للقرار الوزاري المؤرخ في 24 مارس سنة 2015، إعلانا عن مزايدة بإعلان المنافسة لتعيين المتعاملين المُكلّفين بتقديم الخدمة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية.

تقوم " الخدمة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية " على وضع تحت تصرّف كل مُقيم بمدينة يبلغ عدد سكانها أكثر من 500 ساكن وأقل من 2000 ساكن بالنسبة للجنوب الجزائري، وأكثر من 1000 ساكن وأقل من 2000 ساكن بالنسبة للشمال الجزائري، أدنى خدمة يُموّلها صندوق الخدمة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية الذي يسمح بذلك بالانفتاح الرقمي لهذه المدينة. تقوم هذه الخدمة على خدمة هاتفية ذات نوعية مُحدّدة وكذا توصيل مكالمات الطوارئ والنفاذ إلى خدمات الانترنت ذات التدفق الأدنى من 512 كيلوبايت في ظل احترام مبادئ المساواة والاستمرارية والشمولية والقابلية للتكيّف.

يتوجّب على لجنة تقييم العروض البدء لاحقا في أشغالها في حصة مغلقة .

سيتمّ تعيين المتعاملين المُكلّفين بتسليم الخدمة العامة في جلسة علنية ، بمقر سلطة ضبط البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية يوم 21 جانفي 2016.